الحروب الأهلية الإفريقية ـ الأسباب والنتائج
" الحالة الصومالية نموذجا "

د. عبد السلام علي مصباح / كلية الاقتصاد /جامعة سرت
د. ابراهيم العايش علـــــي / كلية الاقتصاد /جامعة سرت
د. السائح احمد محمـــــــد / كلية الاقتصاد /جامعة سرت

الملخص :

تناولت الدراسة ظاهرة الحروب الأهلية بوصفها الاكثر شيوعاً داخل القارة الأفريقية ،حيث غلبت الصيغة التنافسية بدلاً من التوفيقية في التعامل مع مسألة المصالح في البيئات المحلية، كما ناقشت الدراسة عبر فصولها ومباحثها الصراعات الافريقيه وكشفت عن طبيعة مفهوم ومسببات الصراعات الافريقيه بعد مرحلة الاستقلال بالتركيز على حالة الصومال كنموذج بحيث تتبعت المشكلة من حيث التطور التاريخي وألمالات المحتملة للحرب في الصومال.

واستخدمت الدراسة في التعامل مع بياناتها ومعلوماتها عدة مناهج أهمها المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة في دراسة خلفيات الصراع في الصومال بجانب البعد التحليلي ومعرفة المداولات ومن ثم تفريقها حتي يسهل منها الفهم الإلمام كل جوانب الموضوع محل الدراسة.

يلخص البحث إلي وجود علاقة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية في إشعال الحروب الأهلية في القارة ،كما بدأ واضحاً في حالة الصومال والكثير من الدول الإفريقية نتيجة التدخلات الإقليمية والدولية والتي لعبت دوراكبيرا في الدفع نحو نشوء وتفاقم الحروب الأهلية في القارة الإفريقية ، ولا تزال العديد من مناطق القارة تعاني من أثار ونتائج تلك الحروب ، وجل ما تعانيه القارة من مشكلات التنمية والتخلف والهجرة واللاجئين تعد نتيجة لتلك الحروب الطويلة ، ورغم الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء تلك الحروب والصراعات ومعالجة نتائجها تظل هذه الجهود دون المستوى المطلوب ، فلم تتعدى المساعدات الإنسانية أو الدعوة إلى الحوار والتفاوض ورعاية بعض المؤتمرات من اجل الوصول إلى تسويات سياسية تضمن مصالح بعض القوى الإقليمية والدولية دون التركيز على معاناة الشعوب الأفريقية.

Abstract:

This research work is done with a focus of on civil war as prevailed matter within African continent that competition mode is dominating instead of agreement mode in relation to dealing with national matters. African conflicts were also discussed in which concepts and causes of African conflicts were identified after independence period. However, Somalia country was taken as case study for this research.

The main two research methods applied in this study were historical method and case study research strategy with an inductive view in which the researchers tried to thoroughly understand the background of Somalia conflict and whole phenomenon under the case study.

After conducting the study, the result of the research work gave the researchers a ground to conclude that there was relationship between internal and external environments that had been considered as vital factor to lighting the civil war in African continent. It was also obvious that intervention of international forces has played important role in lighting the civil war in the continent. However, many African countries still suffer of war results and majority of problems face the continent are as result of those civil wars. In spite of international efforts that attempt to make solutions and get rid of such wars, researchers believe such efforts are still weak and remain below required level.

This research work was carried out on a single case study, civil war in African continent (Somalia country was taken as case study for this research). The impact of internal and external environment is vital for lighting civil war in African continent. The researchers believe this study can serve as a standing ground for further and deep study in the area.

المقدمة:

منذ نشأة الحياة والإنسان يبحث عن العالم الذي يتحرر فيه من الأخطار والأهوال ويجد فيه احتراما لكرامته وصيانة لحقوقه الإنسانية التي تتعلق بذاتيته الآدمية وفي مقدمتها حقه في الحياة وما يترتب عليه من حقوق مدنية وسياسية واجتماعية واقتصادية ، ومن هنا فان الجدل لم ينقطع حول الحقوق الأساسية للإنسان في مواجهة المجتمع الذي يعيش فيه بصفة عامة وفي مواجهة السلطة التي تحكم ذلك المجتمع بصفة خاصة ، وقد نتج عن ذلك البحث عن الحقوق العديد من الصراعات ، ولعل أهمها الصراعات الداخلية . داخل المجتمع الواحد ، وما نتج عن تلك الصراعات من حروب أهلية داخل هذا المجتمع.

ومع بداية عقد التسعينات زاد الاهتمام بظاهرة الحروب الأهلية بشكل كبير، فبعد انتهاء حقبة الحرب الباردة بين القوتين العظميين آن ذاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، اتجه العديد من الباحثين إلى الاهتمام بالأشكال الأقل حدة للصراع المسلح على المستويين الدولي والداخلي، على اعتبار إن هذه الأشكال من الصراعات أصبحت أكثر شيوعا في النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة، حيث شهدت الحروب الأهلية تزايدا واتساعا ملموسا في العديد من دول العالم ، وأصبحت هذه الحروب تمثل خطرا على الإنسانية والقانون الدولي الإنساني مما دفع المنتظم الدولي إلى التصدي لها على اعتبار أنها تهدد السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالقارة الأفريقية فقد ارتبطت ظاهرة الحروب الأهلية الأفريقية بشكلها الحالي مع ظهور الدولة الحديثة من حيث كثافتها وآلياتها ومداها الزمني، حيث ارتبطت هذه الظاهرة ارتباطا مباشرا بنشوء الكيانات السياسية التي أقامها المستعمر الأوروبي في القارة الأفريقية.

فالصراعات والحروب الأهلية في القارة الأفريقية ذات طبيعة معقدة ومركبة، فهي ذات طبيعة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية وتاريخية، تؤثر فيها مجموعة عوامل داخلية وخارجية تساهم في اتساع رقعتها وانتشارها ، حيث تعاني القارة أسوء أشكال النزاعات العرقية إضافة إلى الفقر وانتشار الأمراض والأوبئة ، فمثلا نجد في أثيوبيا إن حركة "الأرؤمو" تطالب بإقامة دولة أسلامية ، وفي شمال مالي يطالب الطوارق بالاستقلال منذ عام 1995 ، وفي جزر القمر التمرد في "جزيرة إنجوان" ، أما الكاميرون فيطالب "الأنجلوفون" ويمثلون 25% من السكان بإقامة كيان سياسي مستقل ، وفي انجولا يسعى الانفصاليون منذ مطلع التسعينيات لفصل إقليم "كابي ندا" ، وفي السنغال يوجد تمرد لفصل إقليم "كازامست" ، وهناك مشكلة البحيرات العظمى ، والنزاعات في القرن الأفريقي في الصومال واريتريا وأثيوبيا وكذلك السودان.(راشد ، الاتحاد الأفريقي .ص82)

وقد أدت هذه الحروب إلى نتائج كارثية على البلدان الأفريقية المعنية بشكل خاص وعلى باقي دول القارة بشكل عام، من خلال ما خلفته من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة جدا يصعب التعامل معها ومعالجتها على المدى القريب، مما اثر سلبا على محاولات التكامل السياسي والاقتصادي بين الدول الأفريقية، وعلى مشاريع التنمية والنهوض بالقارة في جميع المجالات، وما خلفته من مشاكل تتعلق بقضايا اللاجئين والمهاجرين الذين اضطروا تحت وطأة الحروب الأهلية إلى مغادرة بلدانهم إلى مناطق أكثر أمنا ، بالإضافة إلى ما ينتج عنها من انتهاكات وجرائم إنسانية وما تمثله هذه الانتهاكات من إهدار لحقوق الإنسان التي تبنتها المنظمات الدولية وضمنها القانون الدولي الإنساني ومواثيق حقوق الإنسان العالمية.

أهمية البحث :

وتأتي أهمية الدراسة من كون الحروب الأهلية بشكل عام والحروب الأهلية الإفريقية بشكل خاص تمثل عائقا جديا أمام عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية داخل الدول الإفريقية ، كما أن لها تداعيات خطيرة على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، إن أهمية دراسة الحروب الأهلية التي شهدتها القارة الإفريقية ينطوي على جانب كبير من الأهمية لما له من آثار

مباشرة وغير مباشرة في عجز القارة وشعوبها عن التقدم والتطور وذلك بالنظر إلى المتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية والحقائق التالية:

1-الموقع الاستراتيجي الهام للقارة الإفريقية وما يوجد في باطن أرضها من ثروات تجعلها محل أطماع الدول الكبرى وبالتالي تعمل هذه الدول بشكل أو آخر في التدخل لأجل تغذية اندلا ع الحروب الأهلية لتجد لها موطئ قدم وتستأثر بهذه الثروات.

2-تتسم الحروب الأهلية للقارة الإفريقية بطبيعة بالغة التعقيد نظرا لتعدد أبعاد ومستويات كل حرب تندلع وظاهرة التنوع العرقي وتعدد القوميات داخل الدولة الواحدة وتباين ثقافاتها وحضارتها، ولهذا تعددت أشكال الصراع والحروب ، وتراوحت ما بين الحروب النظامية واسعة النطاق والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية.

3-ورثت دول القارة عددا من القضايا الخلافية ترجع جذورها إلى مرحلة ما قبل الاستقلال.

4-استمرار التدخل الخارجي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في الشئون الداخلية لدول المنطقة وما يترتب عليه من أثر بالغ في اشتعال هذه الحروب.

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الحروب الأهلية الأفريقية وتأثيرها على عدم الاستقرار في دول القارة وإبراز خطورة هذه الحروب على السلم والأمن الدوليين ، وما يتخللها من أعمال عنف تؤدي إلى جرائم ضد الإنسانية وإهدار لحقوق الإنسان ، تتنافى مع المواثيق والتشريعات الدولية. كما يهدف هذا البحث أيضا إلى التنبيه بنوع الحروب التي دارت ولا زالت تدور في العديد من مناطق ودول القارة الإفريقية وأثرها على القارة الإفريقية ، وفهم أبعادها المختلفة والتفاعل معها والتأثير بها ، وما ينبغي القيام به لوقفها ، كما نسعى من خلال بحثنا هذا لتناول أسباب ونتائج الحروب الأهلية الإفريقية ، مع التعرض للحالة الصومالية كنموذج لتلك الحروب ، حيث ننطلق من إشكالية بحثية عامة لهذه الدراسة.

إشكالية البحث :

تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في:إن هناك العديد من الأسباب الداخلية والخارجية للحروب الأهلية الإفريقية والتي أدت إلى تفاقم هذه الحروب والتأثير على التكامل السياسي والاقتصادي في هذه القارة ، مما أدى إلى تأخر عملية التنمية فيها ، وتراكم العديد من المشكلات التي أعاقت جهود النهوض بالتنمية في القارة الإفريقية.

ومن خلال ذلك نستطيع صياغة مجموعة من الأسئلة البحثية التي تنبثق من إشكالية البحث على النحو التالي:

1. ماهية الحروب الأهلية وما الأسباب الرئيسية التي تدفع باتجاه نشؤها وتفاقمها؟
2. ماهية أنواع الحروب الأهلية ومراحل تطورها؟
3. . ما النتائج التي تترتب على هذه الحروب ؟ وما هي انعكاساتها على دول القارة؟
4. . المشكلة الصومالية كنموذج لهذه الحروب ، أسبابها ونتائجها؟

وللإجابة على تلك الأسئلة البحثية نستخدم منهجية بحثية نتمكن من خلالها التعرف على ماهية تلك الحروب وأسبابها ونتائجها ، وذلك من خلال إتباع المنهج التاريخي الوصفي ، لغرض الوقوف على التعريفات التي قدمت لتوصيف مفهوم هذه الحروب وتحديد أسبابها ، هذا بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة عند تناول الحالة الصومالية كنموذج لهذه الدراسة.

ولتوضيح وتنسيق محاور الدراسة قسمنا هذا البحث الى عدة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الحروب الأهلية وأسباب نشؤها

المبحث الثاني: أنواع الحروب الأهلية ومراحل تطورها والنتائج المترتبة عليها

المبحث الثالث:الحرب الأهلية الصومالية نموذجا " دراسة حالة "

المبحث الأول : مفهوم الحروب الأهلية وأسباب نشوئها

يتعرض مفهوم الحرب الأهلية إلى قدر من الغموض بسبب تداخل دراستها مع العديد من الظواهر السياسية والعسكرية والاجتماعية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى صعوبة الفصل فيما بينها ، فكثيرا ما كان ينظر لها على أنها جزء من ظواهر الصراع ألاثني أو الحروب الداخلية ومجرد شكل من أشكال التعبير العسكري في الصراعات الأثينية بمعنى أخر أنها مجرد وسيلة فقط .

وتماشيا مع منهجية الدراسة وتحديدها وفق أطر محددة نتناول في المطلب الأول التعريف بظاهرة الحروب الأهلية في حين نتناول في المطلب الثاني عوامل نشؤ هذه الحروب وأسباب انتشارها.

المطلب الأول: التعريف بظاهرة الحروب الأهلية :

لقد تعددت التعريفات التي تصدت لتحديد ظاهرة الحروب الأهلية وذلك نظرا لتناولها من قبل عدة باحثين في نواحي مختلفة في مجالات العلم مثل دارسي التاريخ وعلم الاجتماع ، وكذلك السياسة وغيرها من التخصصات العلمية خاصة العلوم الإنسانية ، ولذلك نجد العديد من تلك التعريفات إلا إننا نجد قواسم مشتركة فيما بينها ، ومن هذه التعريفات ما يلي:

نجد تعريف شارل زور غيب الذي يرى بأنها عبارة عن " نزاع مسلح ينطبق عليه تعريف كلاوز فيثر بأنها عمل من الحياة الاجتماعية ينجم عن النزاع بين المصالح الكبرى التي لا يمكن حلها إلا بإراقة الدماء، وهي التطور الطبيعي للسياسة التي اختارها فريق من الناس عندما لا تسمح له السياسة العادية بتحقيق الهدف الذي وضعه هذا الفريق لنفسه،أما جاكلين غرابان وجان بير نار فأنهما يتبنيان تعريفا واسعا لمفهوم الحرب الأهلية يقوم على اعتبار" أن كافة التوترات والنزاعات والحروب تندرج في إطار ما أسمياه بالحرب الأهلية العالمية، وذلك استنادا إلى الثورة الهائلة في مجال النقل والاتصالات جعلت من جميع أشكال الصراع المذكورة جزءا من الحرب الأهلية (غيب، الحرب الأهلية .ص15) .

ومن أهم التعريفات التي طرحت لمفهوم الحرب الأهلية خلال الحرب الباردة تعريف (روبين هيام) والذي يقوم على اعتبارها "**تلك الحالة التي يستخدم فيها العنف المسلح المنظم على أوسع نطاق داخل المجتمع الواحد، بهدف تحدي سلطات الحكومة ومكانتها داخل النظام السياسي في الدولة، سوءا بهدف الإطاحة بهذه الحكومة أو سعيا إلى الحصول على الحكم الذاتي داخل الدولة أو الانفصال عنها** " حيث يركز هذا التعريف على أن الحرب الأهلية تعتبر أحد أشكال ظاهرة الصراع المسلح الداخلي في المجتمع الواحد، والذي يقع خارج نطاق القانون المعمول به في الدولة ويأخذ شكل العنف المسلح المنظم عسكريا وسياسيا والهادف إلى تحدي سلطات الحكومة. وبذلك يكون هذا التعريف قد ميز ما بين الحرب الأهلية وغيرها من أشكال الصراع الداخلي والذي يتسم بالعشوائية وعدم التنظيم .(محمود، الحروب الأهلية .ص20).

كما عرفتها الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية على أنها " **صراع داخل مجتمع ما ناتج عن محاولة للاستيلاء أو الحفاظ على السلطة ورموز الشرعية من خلال أدوات غير قانونية** "وتعتبر حربا مسلحة لأنها تحتوي على أعمال عنف تمارسها جميع أطراف الصراع ويشارك فيها المدنيين .

وفي أطار دراسته الشاملة عن الأقليات في العالم، قدم "تبد روبرت " جار تعريفا هاما للحرب الأهلية حيث اعتبرها " **أحد أشكال الثورة التي تقوم بها الجماعات الأثينية من اجل تحقيق مصالحها، وذلك عن طريق وحدات عسكرية تابعة لها تقوم**

محاربة القوات الحكومية أو قوات جماعات أثنية أخرى، وتنطلق هذه الوحدات من مناطق معينة تعتبرها قاعدة تمركز لها "ومن خلال هذا التعريف يكون الهدف من الثورة أو الحرب هو إجراء تغييرات جذرية في الحكومات أو علاقات القوى بين الجماعات . غير ان هذا التعريف يعيب عليه تجاهله الى إن الحرب الأهلية قد تقع أيضا على أسس غير أثنية.(محمود، الحروب الأهلية.ص20-21)

وعرفها " ستيوارت كهوفمان " بأنها " **العنف المنظم المستمر واسع النطاق الذي يتم خلاله النظر إلى الجماعات والقيم بمفاهيم أثنية** " مركزا في تعريفه على الحرب الأثينية، حيث يرى بان هناك مجموعة من العوامل التي تساعد على إشعال الحرب الأثينية، كوجود جماعة أثنية لها أصل اثني مشترك، وتتقاسم التاريخ والثقافة والتجمع الإقليمي والإحساس بالتضامن.(محمود، الحروب الأهلية .ص24).

أما في ما يتعلق بالاهتمام العربي لظاهرة الحرب الأهلية، لعل أهمها الدراسة التي قدمها " فريدريك معتوق " عن جذور الحرب الأهلية، فهو لم يعرفها بشكل محدد ألا انه أكد على إن الحرب الأهلية "كظاهرة اجتماعية " تقوم على ما أسماه " أيديولوجية التخاصم النضالي " وهي منظومة فكرية متكاملة لكل جماعة أثنية، تكون متمايزة عن باقي الجماعات داخل الدولة الواحدة، بحيث يجري تغليب الذات الفردية للجماعة الأثينية على الكل الجماعي للدولة . (معتوق، جذور الحرب الأهلية. ص17-22)

ومن خلال التعريفات السابقة نلاحظ إن هناك اختلافات واضحة في النظر إلى ظاهرة الحرب الأهلية، فعلى الرغم من وجود إجماع على إن ظاهرة الحرب الأهلية ترتبط في الأساس بالانقسامات الأثينية أو الأيديولوجية بين الجماعات المختلفة داخل الدولة الواحدة، إلا إن الدراسات السياسية اختلفت في تفسيرها لعملية انتقال الانقسامات الأثينية من مرحلة الصراع السلمي إلى مرحلة المواجهة المسلحة واسعة النطاق.

ويعد استخدام العنف المسلح السمة الرئيسية لهذه الحروب ، حيث تقوم جماعة ما داخل المجتمع باستخدام العنف المسلح ضد جماعات أخرى داخل الدولة بهدف الانفصال أو تحقيق مطالب قد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية داخل تلك الدولة ، ومن هنا يعد البحث في أسباب تلك الحروب وعوامل نشؤها ذات أهمية لتحديد هويتها وأهدافها داخل المجتمع الواحد.

المطلب الثاني: عوامل نشؤ وانتشار الحروب الأهلية :

بالنظر إلى العوامل والأسباب التي ساهمت في نشؤ الحرب الأهلية في القارة الأفريقية، نجد بان هناك ربط واضح ما بين الاعتبارات الاستعمارية التاريخية وبين الظروف والسياسات التي عاشتها المجتمعات الأفريقية في دولها إبان فترة الاستقلال،ومن أهم العوامل التي ساهمت بشكل كبير في نشؤ هذا النوع من الحروب في القارة الأفريقية، العوامل التالية:

أولا: العوامل الهيكلية :

والتي تتمثل في "ضعف الدولة والجغرافية الأثينية المتنوعة"، ففي الدول الضعيفة يشتد الصراع على السلطة بين السياسيين والقادة الطموحين، حيث يصبح القادة المحليون أكثر استقلالية وقد يتحولوا إلى أمراء ولوردات حرب إذا ما تمكنوا من السيطرة على بعض المنشآت والمواقع العسكرية، وتصبح الجماعات الأثينية التي تعرضت للاضطهاد والقمع من قبل السلطات المركزية، أكثر قدرة على التعبير عن نفسها سياسيا، وقد تسعى للحصول على حكم ذاتي في مناطق تواجدها، كما تصبح حدود الدولة اقل انضباطا الأمر الذي يؤدي إلى بروز المنظمات الإجرامية بشكل قوي وأكثر خطورة.

ثانيا:التعددية الأثينية والدينية :

تتصف القارة الأفريقية بكثرة المجموعات الأثينية المتنوعة، وما يزيد من تعقيد هذا التعدد هو الاختلافات العميقة داخل كل مجموعة من هذه المجموعات، وبالتالي نجد بان هناك صراعات حادة بين الجماعات الأثينية في القارة، وصراعات أخرى داخل كل مجموعة أثنية، بالإضافة إلى إن هذه المجموعات تتميز بأنها تتبدل بسهولة وتستطيع تبديل ولاءاتها مع المواقف السياسية المتغيرة باستمرار، مما يؤدي إلى زيادة واستمرار الحروب الأهلية بالقارة الأفريقية (وحيد. الحروب الأهلية في إفريقيا.ص45) .

إلا إن هناك من يرى بان التعددية الأثينية ليست سببا كافيا لظهور وانتشار الحروب الأهلية، فهناك الشعور بالحرمان والظلم بسبب عدم المساواة الاجتماعية، والحرمان من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية لدى مجموعة من المجموعات الأثينية داخل الدولة، او حرمانها من المشاركة في التداول السلمي للسلطة.

أما ما يتعلق بالتعددية الدينية فان الواقع الأفريقي يشهد تعددا وتنوعا كبير في الأديان والمعتقدات، فبالإضافة إلي الديانتين الإسلامية والمسيحية في القارة توجد هناك ديانات تقليدية أخرى متعددة ومتنوعة بقدر تنوع وتعدد الجماعات الأثينية في القارة.

ثالثا: العوامل السياسية :

وتتمثل في وجود مؤسسات سياسية تمييزية تؤدي إلى عدم المساواة والعدالة السياسية بين مختلف الجماعات المحلية، فالنظم السلطوية المغلقة قد تخلق شعور بالمرارة والاضطهاد لدى بعض الجماعات الأثينية داخل الدولة، بسبب الاهتمام بمصالح جماعات أثنية معينة وتجاهل مصالح الجماعات الأثينية الأخرى (محمود، الحروب الأهلية.ص39).

رابعا: العوامل الاقتصادية :

ليس بالضرورة أن تكون كل الحروب الأهلية التي تحدث في إفريقيا بسبب التعددية الأثينية أو الدينية فقط بل هناك الأسباب الاقتصادية أيضا لما لها من دور كبير ومباشر في إشعال الحروب الأهلية في القارة، فمن خلال الدراسة التي قام بها البنك الدولي والتي استهدفت الحروب الأهلية في 161 دولة بين عامي 1960 – 1999م، فقد بينت بان العوامل الاقتصادية تلعب دورا هاما في إشعال الحروب الأهلية في القارة الإفريقية.(محمود، الحروب الأهلية.ص40).

حيث تعاني القارة الإفريقية من تخلف اقتصادي كبير، ينعكس في العديد من المؤشرات مثل: تدني معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع مستويات الفقر، وتفاقم الديون، وتدني مستوى دخل الفرد، وتدني مستوى البنية التحتية. وهناك مجموعة العوامل التي ساهمت في تأخر مشاريع التنمية ومحاولات النهوض باقتصاديات دول القارة والرفع من المستوى المعيشي لشعوبها ، الأمر الذي زاد من تفاقم المشاكل الاقتصادية بالقارة. وهي كالتالي:

1. نقص رأس المال الوطني وتنامي المديونية: حيث تعاني معظم الدول الأفريقية نقصا حادا في رأس المال اللازم لتحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية،بسبب استحواذ الشركات الأجنبية الاحتكارية على مصادر الخامات الأفريقية، الأمر الذي أدى إلى لجوء الدول الأفريقية إلى الاقتراض من الخارج والوقوع في فخ المديونية.

وتشكل الديون التي تواجهها الدول الأفريقية خاصة دول جنوب الصحراء عقبة أمام جهود التنمية لهذه البلدان، فمن بين 44 بلدا فقيرا شديد المديونية في العالم، هناك 33 منها في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغ حجم ديون القارة الأفريقية نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي حوالي 300 مليار دولار، أي ما يعادل مجموع ناتجها المحلي الإجمالي. (جان، ورقة عمل بعنوان: ديون أفريقيا 134)

2ـ تفشي الفساد المالي والإداري: يؤثر هذا النوع من الفساد بشكل خطير على اقتصاديات الدول الأفريقية ويؤدي إلى مشاكل اجتماعية لايُستهان بها، ويتمثل الفساد في استخدام السلطة واستغلال الوظائف العامة من اجل تحقيق مصالح خاصة مادية او معنوية سواء أكانت شخصية أو لفئة معينة من المجتمع، وذلك عن طريق مخالفة القانون والتحايل عليه(التقرير الاستراتيجي الإفريقي .ص487).

وسوف يبقى الفساد يشكل عائقا جديا إمام تطور اقتصاديات دول القارة، فقد أشار التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2000م، إلى إن الدول الأفريقية تعد من أكثر دول العالم تفشيا للفساد، حيث احتلت كل من نيجيريا والكاميرون المركز الأخير في قائمة الدول التي تضمنها التقرير (الهيتي، التنمية في إفريقيا .ص180).

وكشف تقرير قدم للاتحاد الإفريقي في سبتمبر 2002، عن إن الفساد يكلف أفريقيا 150 مليار دولار سنويا، وبان الفساد سوف يستشري بشكل اكبر في الدول الأفريقية الأكثر فقرا، وانه يتغلغل في نسيج الحياة اليومية لشعوب القارة (عودة،الحرب والسلام .ص17-18).

3ـ ارتباط الاقتصاديات الإفريقية باقتصاد الدول الاستعمارية السابقة: فقد ترتب على اعتماد وارتباط الاقتصاديات الإفريقية على الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأجنبية، الحيلولة دون تحرك الدول الأفريقية بحرية حسب ما تقتضيه مصالحها الاقتصادية والقومية.

4. تفشي الأوبئة وضعف الرعاية الصحية: إن تفشي الأوبئة والأمراض المستوطنة مثل الايدز والتهاب الكبد الوبائي والملا ريا والحمى الصفراء ومرض النوم والإيبولا، وأمراض سوء التغذية، بالإضافة إلى ضعف الرعاية الصحية، كل ذلك أدي إلى فقدان نسبة كبيرة جدا من القوى العاملة الأفريقية التي كان بالإمكان الاستفادة منها في دفع عملية التنمية، كما زادت من معدل الأنفاق على الرعاية الصحية.(الاشطم ،التنمية في إفريقيا.ص50).

من خلال ما سبق يتضح لنا إن التخلف الاقتصادي في إفريقيا يمكن أن يتحول إلى سبب للحروب الأهلية في القارة، فالمشكلات الاقتصادية العميقة في الدول الأفريقية غالبا ما تؤدي إلى بروز مشكلات البطالة والتضخم والمنافسة على الموارد خاصة الأرض، مما يتسبب في نشؤ توترات اجتماعية، وتساعد على تهيئة الأرضية المناسبة للصراعات الداخلية والحروب الأهلية.

خامسا : التدخل الخارجي (الدولي – الإقليمي) :

تلعب التدخلات الخارجية دورا مهما كأحد أسباب نشؤ بعض النزاعات الداخلية للدول الإفريقية والتأثير على الحروب الأهلية فيها وتوجيهها بما يتماشى مع تحقيق مصالح القوى الخارجية في المنطقة، وقد تكون هذه القوى دولا كبرى من خارج القارة أو دولا إقليميا (دول الجوار الجغرافي)، وتختلف هذه التدخلات من حيث طبيعتها وإشكالها باختلاف الأهداف المراد تحقيقها والتي بدورها تختلف من دولة إلى أخرى، وغالبا ما تنحصر هذه الأهداف في : مساعدة نظام موال، أو دعم جماعة معارضة حليفة، أو محاولة الحصول على موارد طبيعية إستراتيجية أو المحافظة عليها، أو الحصول على موقع استراتيجي أو الحفاظ عليه، أو الحيلولة دون اتساع الصراع وانتشاره إلى مناطق أخرى خارج الحدود، وتنحصر أنواع التدخل الخارجي في الحروب الأهلية الأفريقية إلى ثلاث أنواع رئيسية هي (محمود. الحروب الاهلية.ص204).

1. من خلال الدعم بالسلاح والمال:

لقد شهدت الحروب الأهلية الإفريقية هذا النوع من التدخل الخارجي، حيث تم دعم الأنظمة الحاكمة والجماعات المعارضة لها بالسلاح والمال الخارجي، من اجل تعزيز قدراتها للاستمرار في الحرب الأهلية التي تخوضها وتحقيق أهداف الداعمين لها ، فالأنظمة الحاكمة في اغلب الدول الإفريقية لا تستطيع فرض سيطرتها على معظم أراضيها بسبب ما تعانيه قواتها من قلة العدد

وضعف التسليح وتدني مستوى التدريب لديها، ما يجعلها عاجزة عن حسم أي صراع داخلي طويل، مما يدفعها إلي اللجوء للحصول على السلاح والدعم المادي من الدول الخارجية الصديقة والحليفة.

في المقابل فان جماعات المعارضة تسعى هي الأخرى إلي إنشاء قوة مسلحة تابعة لها تستطيع من خلالها مجابهة القوات العسكرية التابعة للأنظمة الحاكمة وقوات الجماعات الأخرى المناوئة لها، وذلك من خلال الدعم الخارجي.

2. التدخل العسكري المباشر في الحروب الأهلية الإفريقية:

لقد شهدت بعض الحروب الأهلية الإفريقية تدخل مباشر من قبل القوى الدولية والإقليمية إلى جانب احد الأطراف المتصارعة، عندما وجدت نفسها مضطرة للتحكم في مسار القتال من اجل ضمان مصالحها وتحقيق أهدافها، ومن أمثلة حالات الحروب الأهلية التي شهدت هذا التدخل : الحرب الأهلية في إنغولا، والحرب الأهلية في أوغندا، والحرب الأهلية في تشاد.

3. التدخل الخارجي لأغراض حفظ السلام :

وهذا النوع من التدخل الخارجي تقوم به منظمات إقليمية(كمنظمة السوق المشتركة لدول غرب إفريقيا – الايكواس) ، أو منظمات دولية (كمنظمة الأمم المتحدة)، ويكون الهدف المعلن من هذا التدخل هو إنهاء الصراع وحماية المدنيين وإيصال المساعدات الخارجية إلى المدنيين المتضررين في مناطق القتال.

المبحث الثاني:أنواع الحروب الأهلية الإفريقية ومراحل تطورها والنتائج المترتبة عليها:

يمكن تقسيم الحروب الأهلية الإفريقية إلى عدة أنواع وذلك نظرا لطبيعة أطراف الصراع وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية والسياسية ، بالإضافة إلى نمط تلك الدول التي تكون مسرحا لتلك الحروب ومراحل تطورها ، وذل ك ما سنتناوله في المطلب الأول في حين نتناول في المطلب الثاني نتائج تلك الحروب على الدول الإفريقية والمجتمعات الأثينية داخل تلك الدول.

المطلب الأول: أنواع الحروب الأهلية ومراحل تطورها:

أولا: أنواع الحروب الأهلية:

تنقسم الحروب الأهلية في القارة الأفريقية إلى ثلاثة أنواع من الحروب على النحو التالي:

1.الحروب الأثينية والقبلية :

ويرتبط هذا النوع من الحروب بحقيقة الروابط العرقية بين القبائل الإفريقية وعدم تطابقها مع الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار، وتعتبر منطقة البحيرات العظمى نموذجا لهذا النوع من الحروب، كالحرب الأهلية والإبادة الجماعية التي دارت رحاها بين قبيلتي التوتسي والهوتو في تسعينات القرن الماضي.(المز روعي، النزاعات. ص10)

2. نمط الدولة المنهارة:

او كما يطلق عليها البعض دولة أمراء الحرب المحليين، ونجد هذا النوع من الحروب في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون والصومال، فنتيجة للصراعات التي تشهدها مجتمعات هذه الدول فأن النخب المحلية والإقليمية تجني أرباحا كبيرة من خلال عمليات السلب والنهب للموارد الطبيعية التي تتمتع بها هذه البلدان، فالكونغو الديمقراطية مثلا كانت كلما زادت حدة الحرب الأهلية فيها بين القوات الحكومية وقوات المتمردين ازدادت عائدات تجارة الألماس بشكل كبير، وبسبب

ذلك كانت النخب المسيطرة والمتحكمة بهذه الحرب حافزها ضعيفا جدا لإنهائها رغبة منها في الاستفادة وزيادة الربح.(حسن، الصراعات الأثينية.ص44).

3. العنف السياسي المرتبط بالتحول الديمقراطي :

لقد أدى التحول الديمقراطي في كثير من الدول الإفريقية منذ أواخر الثمانينات إلى نشوب اضطرابات عنيفة بسبب ظهور التناقضات والانقسامات بين الجماعات المختلفة في الدولة الواحدة،حيث كانت مكبوتة لفترة طويلة في ظل أنظمة الحكم التسلطية، خاصة إذا كانت هناك جماعة عرقية معينة مسيطرة على الحكم وتمارس القمع ضد الجماعات الأخرى في الدولة، حيث أخفقت عملية التحول الديمقراطي في بعض الدول الإفريقية في احتواء التناقضات العرقية والصراعات الأثينية الداخلية، وفي تحقيق التوازن والاستقرار.(حسن، الصراعات الأثينية ص45).

فمعظم تجارب التحول الديمقراطي في إفريقيا قد فشلت وجلبت معها الحروب الأهلية وانتشار الفوضى وعدم الاستقرار، حيث إن أغلب الدول الإفريقية لاتزال تُحكم من قبل أنظمة شمولية تسلطية، كانت سببا في انتشار الظلم والتعسف السياسي وعدم الاستقرار والانسجام والتنمية والسلام داخل بلدان القارة.

ثانيا: مراحل تطور الحروب الأهلية الإفريقية:

على الرغم من الاختلاف الكبير بين الحروب الأهلية الإفريقية، حيث لكل منها خصوصيتها الذاتية، سواء من حيث الشكل أو الأطراف المشاركة فيها أو ظروف نشوئها أو النتائج والآثار التي تخلفها، إلا إن هناك خصائص مشتركة قد تجمع فيما بينها، ولعل احد هذه الخصائص هي مراحل التطور التي تمر بها هذه الحروب، فالحرب الأهلية كعملية عسكرية تتطور بشكل معقد، بدءا من بدايتها مرورا بمراحل تطورها وانتهاء بتسويتها أيا كانت نتائجها.

وهناك خمس مراحل تمر بها الحروب الأهلية الإفريقية تتمثل في الأتي :(محمود.الحروب الأهلية.ص98)

1. مرحلة النزاع :

وتمثل نقطة البداية في عملية تطور الصراع ليصبح حرب أهلية، حيث تبدأ في هذه المرحلة تتبلور الخلافات الحادة في المواقف بين الجماعات إزاء قضايا معينة سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وذلك بفعل الإحساس بالاضطهاد والحرمان من قبل جماعة معينة، والذي ينبع من عدم رضا إفراد هذه الجماعة عن نصيبهم في المشاركة في العملية السياسية وتوزيع القيم المادية والمعنوية في المجتمع.

حيث كانت بدايات اغلب الحروب الأهلية الإفريقية تعود إلى نمو وتزايد المشاعر الأثينية بين الجماعات الأثينية المختلفة، ويتم تغذيتها واستخدامها من قبل قادة تلك الجماعات كأداة في العمل السياسي، خاصة في الصراع على السلطة فيما بينهم.

2. مرحلة الصراع:

وتبدأ هذه المرحلة من خلال عمليات التحشيد والتعبئة للموارد البشرية والمادية والاستعداد العسكري لكل جماعة أثنية، حيث تبدأ إطراف النزاع في إعداد جبهتها الداخلية نفسيا ودعائيا واقتصاديا، وتكون البداية عن طريق مجموعة إرهاصات أولية تتمثل في صورة اشتباكات محدودة أو اغتيالات سياسية وانشقاقات محدودة داخل المؤسسة العسكرية أو عمليات تطهير اثني جزئي في مؤسسات الدولة.

3. اندلا ع الحرب الأهلية :

ويتم في هذه المرحلة الانتقال من حالة الشكوى والسخط إلى مرحلة الاحتجاج والتمرد المسلح واسع النطاق، ويكون اندلا ع هذه الحرب مرهون بمواقف وقرارات القادة السياسيون وقيادات الجماعات الأثينية، وخلال هذه المرحلة تقوم الإطراف المتصارعة

بعمليات عسكرية واسعة تشتد أحيانا وتهدأ أحيانا أخرى، فليس هناك مدة زمنية معينة أو مكان محدد لهذه المرحلة فقد تمتد لفترات زمنية طويلة نسبيا، أو تستغرق فترة وجيزة من الزمن.

وتعتبر هذه المرحلة من اخطر المراحل التي تمر بها الحروب الأهلية الإفريقية،حيث تستخدم فيها جماعة أو جماعات أثنية معينة العنف المسلح ضد النظام الحاكم في البلاد، بهدف الإطاحة به أو الحصول على الحكم الذاتي داخل الدولة أو الانفصال عنها، ويتسم هذا التصادم والصراع بالأعمال الوحشية من قبل جميع الأطراف قد تصل إلى حد الإبادة الجماعية.

4. مرحلة التفاوض السلمي :

في هذه المرحلة تكون الأطراف المتصارعة قد وصلت إلى درجة كبيرة من الإنهاك والاستنزاف المادي والمعنوي، مما يجعلها تفكر في فتح قنوات للتباحث والتفاوض مع بعضها البعض لمحاولة الوصول إلى تسوية سياسية للصراع ترضي جميع الأطراف، وقد تضطر لتقديم تنازلات كبيرة من اجل ضمان الحد الأدنى من المصالح المراد تحقيقها، والدخول في التفاوض لأيعني انتهاء النزاع القائم حتى ولو توقفت جميع أشكال وصور الصراع المسلح بين الأطراف المتصارعة، لأنها قد تعاود استئناف الأعمال المسلحة في أي وقت إذا ما تعطلت المفاوضات.

5. مرحلة الحسم أو التسوية :

وهي مرحلة إنهاء الصراع المسلح بصورة نهائية، والذي يتحقق إما عن طريق التسوية السياسية للخلافات القائمة بين الأطراف، أو بالقضاء بصورة كاملة على احد الأطراف المتصارعة او بعضها، غير إن اغلب الحروب الأهلية الإفريقية قد انتهت من خلال الحسم العسكري.

وعلى الرغم من ذلك فان عملية التسوية السلمية للنزاعات والحروب الأهلية تعتبر عملية شاقة وصعبة للغاية، فالمجتمع الدولي وقف عاجزا عن الوصول إلى تسويات كاملة ونهائية للكثير من الصراعات والحروب الأهلية سواء في إفريقيا أو خارجها. ومثال ذلك عجزه إمام المشكلة الصومالية.

ومما سبق يمكن القول إن الحروب الأهلية الداخلية تعد من أسوأ الصراعات والحروب حيث تنشأ داخل المجتمع الواحد ، وقد تتسبب في تمزق ذلك المجتمع ويترتب عليها العديد من المشاكل والنتائج التي قد تدوم إلى فترات تاريخية طويلة كالإبادة الجماعية ومشكلات الهجرة واللاجئين والتخلف وتأخر التنمية ، هذا بالإضافة إلى المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تسيطر على سكان تلك المجتمعات لفترات طويلة ، وقد تؤدي أيضا إلى انقسام تلك الدولة وتمزقها بحيث تنشأ دولة جديدة ، وهو ما يعرف بالانفصال عن الدولة الأم مثل انفصال جنوب السودان ونشؤ دولة جنوب السودان ، ويظل المجتمع الدولي مطالبا ببذل المزيد من الجهود الحثيثة للتصدي لتلك الحروب والحد من أثارها ونتائجها الكارثية.

المطلب الثاني: نتائج الحروب الأهلية الإفريقية:

لقد شهدت القارة الإفريقية منذ العام 1970، ما يقارب عن الثلاثين حربا أهلية، تسعة منها خلال عقد الثمانينات وحده، ترتب عليها الكثير من النتائج والآثار المدمرة التي أفرزتها هذه الحروب سياسيا واجتماعيا واقتصاديا للدول الإفريقية،(نوبر، التكامل الإقليمي .ص106) حيث كانت الخسائر في الأرواح فادحة للغاية، بالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية الضخمة الناجمة عنها،والتي كانت سببا في ما تعانيه القارة الإفريقية من فوضى سياسية واقتصادية عارمة، وكانت عائقا أمام محاولات التكامل بين الدول الإفريقية والنهوض بالقارة، ومن أهم هذه النتائج:

أولا: انهيار الدولة:

يعتبر انهيار الدولة من أسوء النتائج والأكثر خطورة على الإطلاق، وهو يرتبط عادة بحداثة النشأة بالنسبة للدول الإفريقية، ويتخذ هذا الانهيار شكلين رئيسيين يتمثل الشكل الأول في الانهيار الشامل، ويحدث ذلك عندما يؤدي الإطاحة بالنظام

الحكم القائم إلى حالة من الفوضى الشاملة والصراع بين عدة جماعات متصارعة لا تستطيع أي منها أن تحسم الصراع وتسيطر بشكل كامل على مقاليد الحكم في البلاد، أما الشكل الثاني فيتمثل في الانهيار الجزئي للدولة والذي يقتصر على فترة من الوقت، تكون عادة الفترة التي ينهار فيها نظام الحكم السابق على أيدي جماعة أو جماعات معارضة والتي تحتاج الى فترة من الوقت لكي تستطيع استعادة النظام والأمن والاستقرار من جديد في كل أو معظم أرجاء الدولة. (محمود.الحروب الاهلية.ص266).

ثانيا: ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض متوسط الأعمار في القارة :

إن ظاهرة الصراعات القبلية والحروب الأهلية في إفريقيا خلفت مئات الآلاف بل الملايين من الضحايا المدنيين والعسكريين بين قتيل وجريح، ومهجر ونازح، حيث أدت هذه الحروب إلى عمليات نزوح واسعة إلى المناطق والبلدان الأخرى التي خارج دائرة الصراع، مما سبب في مشاكل أمنية واقتصادية واجتماعية كبيرة بها، ناهيك عن الهجرة الغير شرعية والتي كانت الحروب الأهلية من الأسباب القوية لها وما سببته من خسائر اقتصادية كبيرة للبلدان الإفريقية، ومن أمثلة الحروب الأهلية التي شهدتها القارة الإفريقية :

. الحرب الأهلية في تشاد ما بين عامي 1967 – 1970، والتي خلفت حوالي مليوني قتيل.

. الحرب الأهلية في رواندا ما بين عامي 1956 – 1965، خلفت حوالي 105 ألف قتيل.

. الحرب الأهلية في السودان ما بين عامي 1955 – 1972، خلفت حوالي 570 ألف قتيل، وبين عامي 1983- 1990، 510 قتيل، كما شهد إقليم دارفور عام 2003 حربا أهلية أودت بحياة أكثر من 300 ألف شخص.

. الحرب الأهلية في أنغولا ما بين عامي 1975 – 2002، والتي أسفرت عن مقتل حوالي مليون شخص.

. الحرب الأهلية في موزنبيق ما بين عامي 1981 – 1988، أسفرت عن مقتل حوالي 900 ألف شخص.

. الحرب الأهلية في أثيوبيا ما بين عامي 1962 – 1989، حوالي مليوني قتيل.

. الحرب الأهلية في زائير ما بين عامي 1960 – 1975، حوالي 100 ألف قتيل.

. الحرب الأهلية في بوروندي عام 1972، حيث وصل عدد القتلى حوالي 100 ألف قتيل .(بولولة، هجرة الفالتة. ص34).

ثالثا: استخدام الأطفال في الحروب الأهلية :

لقد شهدت إفريقيا انتهاكات جسيمة في توريط الأطفال في المعارك الدائرة بين الأطراف الإفريقية المتصارع، حيث أدت الحروب الأهلية إلى قتل ما يزيد عن مليوني طفل حول العالم، بالإضافة إلى أربعة ملايين طفل معاق، وعشرة ملايين مصاب، كان نصيب إفريقيا منها كبيرا جدا، وتشير التقديرات إلى إن هناك حوالي 300 ألف طفل يتم استخدامهم كمقاتلين أو عبيد في الحروب الأهلية الإفريقية، يمارسون أبشع الجرائم ضد الإنسانية.(نوبر.ص60).

رابعا: تفاقم مشكلة اللاجئين والهجرة:

إن موجات اللجوء والهجرة التي خرجت من القارة الإفريقية بصفة فردية أو جماعية، كان اغلبها بسبب عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب الانتماءات العرقية أو الدينية أو السياسية، والتي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمناً وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي.

فظاهرتي اللجوء والهجرة في إفريقيا من اخطر الظواهر التي عجزت المنظمات الإفريقية والدولية عن احتوائها ومواجهة مخاطرها على بلدان المنشأ والبلدان المستقبلة، وتشكل مشكلة كبيرة لمعظم دول القارة، حيث تتسبب في خسارتها للموارد البشرية من اليد العاملة والكفاءات والمؤهلات التي تحتاجها هذه الدول، بالإضافة إلى التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسببها لدى الدول المستقبلة لها.

وعلى الرغم من عدم توافر إحصائيات دقيقة حول حجم الهجرة الإفريقية إلا إن العديد من الأبحاث والمنظمات فيما يتعلق بالمهاجرين من ذوي الكوادر العلمية وحملة المؤهلات، تقدرها بحوالي 300,000 أفريقي مؤهل من بينهم أكثر من 40,000 من حملة درجة الدكتوراه يعيشون خارج أفريقيا، وأن عدداً كبيراً من الأفارقة من المهندسين والعلماء الذين يعيشون بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر من الموجودين في أفريقيا كلها.

كما تقدر الوكالة الدولية المتخصصة في الهجرة أن قارة أفريقيا تخسر حوالي 20,000 من المهنيين سنوياً منذ عام 1990، وهناك تقارير أخرى تقول أن أفريقيا قد خسرت حوالي 60,000 من المهنيين كالأطباء وأساتذة الجامعات ومهندسين وغيرهم بين عامي 1985- 1999، والعدد في تزايد مستمر كل سنة بسبب عدم وجود الحلول المناسبة والإرادة الجادة من قبل حكومات الدول الأفريقية للحيلولة دون هجرة الأفارقة للخارج.(بولولة.ص113)

ونظرا للعد الكبير للحروب الأهلية في القارة الإفريقية وارتفاع حدة الصراع في العديد منها، جعل أفريقيا من اكبر قارات العالم من حيث اللاجئين، فهي تضم حوالي نصف عدد اللاجئين في العالم، ويقدر عدد اللاجئين والنازحين بسبب النزاعات والحروب الأهلية الإفريقية بحوالي 3,5 مليون لاجئ وفق الإحصاءات الصادرة عن مفوضية شؤون اللاجئين (حالة اللاجئين في العام 2000).(بولولة.ص115).

وكشف تقرير الجمعية العامة لعام 2001، " أن الدمار الناجم عن الصراعات الدائرة في القارة الإفريقية كان ثمنها باهظا نتيجة عدم التصرف بسرعة لمنع نشوب الصراعات " وتعتبر الهجرة غير القانونية جزء من هذا الثمن،فبعد نصف قرن من انهيار الحكم الاستعماري فيها باتت الصراعات تطغى على كل أرجائها لتشمل إفريقيا الوسطى، غامبيا، الكاميرون، نيجيريا، السودان، رواندا،الصومال وغيرها، ووقع فيها أكثر من186انقلابا و26 حربا كبيرة و أعداد لاتُحصى من الصراعات الصغيرة خلفت 7 ملايين قتيل و أكثر من250 مليار دولار كميزانية حروب أوقعت القارة في مديونية تفوق305 مليار دولار.(ألامين العام.ص10-11).

خامسا: انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الحروب الأهلية :

لقد أدت حدة ووحشية الحروب الأهلية الإفريقية إلى انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في العديد من الدول الإفريقية، وصلت في بعض الحالات إلى درجة الإبادة الجماعية، كما حدث إثناء الحرب الأهلية في رواندا، وتعتبر القارة الإفريقية ذات سمعة سيئة للغاية في مجال حقوق الإنسان، حيث توجد صعوبة فكرية وثقافية في قبول فكرة حقوق الإنسان في الساحة الإفريقية، باعتبارها مبادئ وقيم غربية مستوردة من الغرب وتتعارض مع المبادئ والقيم التقليدية لدى المجتمعات الإفريقية، كما إن مراقبة حقوق الإنسان ما تزال مسئولية المنظمات غير الحكومية في اغلب الدول الإفريقية، والتي تنظر إليها الحكومات الإفريقية نظرة عدائية.

وشهدت الحروب الأهلية الإفريقية أشكالا متعددة من انتهاكات حقوق الإنسان، حيث كانت أداة رئيسية من أدوات إدارة الصراع المسلح من قبل جميع الأطراف سواء أكانت حكومية او معارضة، ومن أهم الأشكال الرئيسية لهذه الانتهاكات :(محمود.ص288-301).

1. الإبادة الجماعية :

وتمثل إبادة جماعة أثنية معينة ذروة العنف ومن اخطر الجرائم ضد الإنسانية في أي صراع مسلح، فمن أبشع الأعمال والجرائم الوحشية التي ارتكبت أثناء الحروب الأهلية الإفريقية، عملية الإبادة الجماعية التي تعرض لها شعب التوتسي في رواندا عام 1994.

2. انتهاك الحقوق الأساسية للإنسان :

وتتعلق هذه الحقوق بحماية كرامة وحياة الأفراد من الانتهاكات التالية : القتل السياسي والغير قانوني، والاختفاء ألقسري والاختطاف، والتعذيب والعقوبات غير الإنسانية، والاعتقال التعسفي والاضطهاد والنفي، والحرمان من المحاكمة العلنية العادلة، واستخدام القوة القمعية وانتهاك القانون الإنساني.

3. انتهاك الحريات المدنية :

وتشمل هذه الحريات : حرية الخطابة والتعبير والنشر، وحرية التجمع السلمي، وحرية التحرك داخل الدولة والسفر إلى الخارج والهجرة والتوطن.

4. انتهاك الحقوق السياسية :

وتتعلق هذه الحقوق بالقضايا المتعلقة بحق المواطنين في تغيير حكوماتهم سلميا، وحقهم في المشاركة السياسية .

5. التمييز ألاثني و الاجتماعي :

تتعرض الحقوق الأثينية في الدول الإفريقية لانتهاكات كبيرة خاصة إثناء الحروب الأهلية، فوفق هذه الحقوق تكون جميع الجماعات الأثينية المختلفة داخل الدولة متساوية أمام القانون، وتحظر كافة أنواع التمييز فيما بينها.

سادسا: التدهور الاقتصادي لدول القارة :

تؤدي الحروب الأهلية إلى نتائج اقتصادية مدمرة على اقتصاديات الدول الإفريقية التي تشهد هذه الحروب، وتمتد إلى الاقتصاديات الموجودة في المنطقة بشكل عام، فالحروب الأهلية تؤدي إلى تدمير المنشآت العامة وتخريب المرافق الحيوية والبنية الأساسية وتقويض الاقتصاد القومي، إضافة إلى تعطيل مشاريع التنمية الاقتصادية، وتوقف عجلة الإنتاج في قطاعات الزراعة والصناعة والاستخراج، مما يحول قطاعات واسعة من الأفراد إلى عاطلين عن العمل، يسهل تجنيدهم من قبل الفصائل المسلحة المتصارعة.

لم تقتصر نتائج الحروب الأهلية على المستوى الداخلي فقط في الدول المتضررة منها، بل امتدت إلى المستوى الإقليمي والدولي أيضا، حيث سببت الحروب الأهلية أثار سلبية كبيرة على البيئة الإقليمية المحيطة بالدول المتضررة من هذه الحروب، من حيث وجود مناخ عام من عدم الاستقرار الإقليمي، يكون غالبا في صورة انتقال الحرب الأهلية إلى دول أخرى مجاورة في نفس الإقليم، أو زيادة التوتر بسبب موجات اللاجئين من جراء الحروب الأهلية القائمة، كما أنها تعتبر مشكلة دولية بسبب العدد الهائل من اللاجئين،والتزام المجتمع الدولي بإيجاد الحلول لهذه المشكلة ومعالجة أثارها الإقليمية والدولية.

المبحث الثالث: الحرب الأهلية الصومالية كنموذج للحروب الأهلية الإفريقية

يعود تاريخ الصومال إلى العصور القديمة عندما كانت تعرف لدى قدماء المصريين ببلاد "بونت" وخلال الفترة من القرن الثاني وحتى القرن السابع الميلادي كانت أجزاء من البلاد تتبع مملكة الحبشة ، وفي القرن السابع الميلادي استقرت بعض القبائل العربية عل ساحل خليج عدن وبدا الصوماليون في الهجرة إلى هذه المنطقة قادمين من اليمن في القرن الثالث عشر ،وتقع الصومال في منطقة القرن الأفريقي من القارة الإفريقية ويحدها من الشمال خليج عدن ، ومن الشرق والجنوب الشرقي المحيط الهندي ، ومن الجنوب والجنوب الغربي كينيا ، ومن الشمال جيبوتي ، ومن الغرب أثيوبيا ، ويتألف الشعب الصومالي من قبائل متعددة أكبرها وأكثرها أهمية هي: قبائل الدار ود، والهاري، والاسحاق، وكانت مقسمة في عصر الاستعمار بين الأقسام التالية: الصومال الانجليزي في الشمال، والصومال الايطالي ومنطقة الحدود الشمالية من كينيا في الجنوب، والصومال الفرنسي

الذي استقل مؤخرا باسم جيبوتي في الشرق، وصومال إقليمي (هود – وأوجا دين) الخاضعين لإثيوبيا.(الشيخ، إفريقيا.ص.174) .

وبعد مفاوضات بين إقليمي الشمال والجنوب وتوافقهما مع الاستعمار البريطاني والايطالي، استقلت الصومال عام 1960، واحتفظت فرنسا بالقسم الشرقي والذي أصبح فيما بعد جمهورية جيبوتي، وعقب فوز حزب الشباب الصومالي الجنوبي في انتخابات 1960 بمساعدة الايطاليين، كان أهل الجنوب يستأثرون بكافة مقدرات الدولة في الصومال وتمادوا في تهميش إقليم الشمال ما أدى إلي نشوء اضطرابات أمنية في الشمال، قمعتها السلطة بقوة، وفي عام 1969 قام محمد سياد بري بانقلاب عسكري خوفا من تطور الأحداث ووقوع حرب أهلية في الصومال.(الصبح، النزاعات الإقليمية.ص231).

وتوضيحا للحالة الصومالية كحالة من حالات الحرب الأهلية في القارة الإفريقية نتعرض لأسباب تلك الأزمة وتأثيرات القوى الإقليمية والدولية في مجرياتها وسبل تسويتها ، وذلك في مطلبين اثنين على النحو التالي:

المطلب الأول: أسباب الأزمة الصومالية :

يمكن إجمال أسباب الأزمة الصومالية في النقاط التالية:

أولا: العوامل الداخلية والدولية :

أدت مجموعة من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية إلى اندلا ع الحرب الأهلية في الصومال، لاسيما تلك المتعلقة بتأثير الإرث الاستعماري الذي مازال يؤثر في الكثير من قضايا القارة، فالقضية الصومالية تتشابه مع قضايا دول افريقية أخرى بشكل عام، لاسيما قضايا الحدود المرسومة وفق المصالح الاستعمارية، وهيكلية مؤسسات الدولة المبنية على النمط الغربي دون أي اعتبار لطبيعة المجتمعات فيها وتوزعها الجغرافي.

أما الأسباب الداخلية فتتمثل في فشل التجربة الديمقراطية واستئثار سياد بري بالسلطة وتبنيه لنظام حكم الحزب الواحد، وإتباعه لسياسة دكتاتورية واثنيه أدت إلى تجميد النشاط السياسي في البلاد، بالإضافة الى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفاقم الانقسامات الأثينية الداخلية.

كما لعب النظام القبلي في الصومال دوراً هاماً في الأزمة الصومالية ، فالقبيلة داخل الصومال تمثل دولة صغيرة تتولى الدفاع عن نفسها ، كما أن أغلب القبائل الصومالية لديها امتداد في كل من إثيوبيا وجيبوتي وكينيا.(رأفت، الأزمة الصومالية.ص22).

وقد عرف الصومال منذ استقلاله في ابريل 1960 نوعا من الصراع السياسي سرعان ما تطور إلى اقتتال مسلح ، وقد تميز الحكم في الصومال في هذه الفترة بسيطرة زعماء الإقليم الجنوبي على مقاليد الحكم دون أهل الشمال عدا أماكن محدودة في الوزارات أو العمل السياسي ، كما سيطر حزب وحدة الشباب الصومالي على الأجهزة الإدارية دون إفساح المجال إلى بقية الأحزاب ، مما دفع بالصراعات القبلية لان تطفو على السطح ، وبذلك حلت الصراعات السياسية المدمرة على المستوى الوطني وأخذت في التنامي واتجهت إلى استخدام العنف ، وعلى اثر اغتيال الرئيس "عبد الرشيد علي شار ماركي، استولت القوات المسلحة على مقاليد الحكم ، واتجهت إلى تطبيق نظام رأسمالية الدولة ، وأُسس الحزب الاشتراكي الصومالي في يوليو 1976 ، وقد نجح القادة العسكريون في احتواء الصراع القبلي المندلع إلى حد ما ، ومع تزايد نفوذ القيادة العسكرية وتمركز السلطات بيد الجنرال "محمد سياد بري" ، أخذت الخلافات تبرز بين قادة العمل السياسي والعسكري فاستعان الرئيس "بري" بالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تسعى إلى بسط نفوذها على مضيق باب المندب ، فتوحدت التيارات المعارضة والباحثة عن السلطة في إطار الصراع على الحكم في مواجهة نضام "بري" مع بداية ثمانينات القرن العشرين.

وكانت الخلافات تطفو على السطح بين النزعة القبلية والخلفية العسكرية وبين التوجه الليبرالي ،كما بدأت السلطة تعاني من انشقاقات كبيرة(الصرماني ، المشكلة الصومالية.ص122-123) ، وبالنظر إلى طبيعة القوي السياسية في الصومال وممارساتها نجد أنها تتوزع على مناطق متنوعة في الصومال ، وهي تتميز بارتباطات قبلية واضحة ، وان الخلاف بينها لا يعبر عن اختلافات فكرية أو منهجية، بل يعكس صراعا على السلطة من اجل الحصول على اكبر قدر من الامتيازات .(راشد ، الاتحاد الإفريقي.ص83-84).

ثانيا: انهيار الدولة الصومالية :

يعتبر انهيار الدولة في الصومال حالة استثنائية من بين كل حالات الحروب الأهلية في إفريقيا، حيث من النادر أن تؤدي الحروب الأهلية إلى حدوث انهيار شامل للدولة المعنية، فغالبا ما تُؤدي هذه الحروب إلى انهيار جزئي يتمثل في انعدام سيطرة الحكومة المركزية على جزء أو أجزاء معينة من أراضي الدولة تكون تحت سيطرة المعارضة، وينتهي هذا الوضع تلقائيا بانتهاء الصراع من خلال الحسم العسكري لصالح احد الأطراف أو من خلال تسوية سلمية شاملة للصراع.

إن انهيار الدولة الصومالية كان شاملا وممتدا، يعود إلى أربعة أسباب رئيسية تسببت في حدوثه تتمثل في : الملابسات التي صاحبت الإطاحة بنظام سياد بري وما أعقبها من احتدام الصراع بين قادة المؤتمر الصومالي الموحد في مقديشو، وعجز أي طرف من أطراف الصراع على السيطرة على الحكم في الصومال، وضعف فكرة الدولة في الثقافة السياسية الصومالية ، فالمجتمع الصومالي يعتبر مجتمعا تقليديا تعتبر القبيلة أو العشيرة فيه بمثابة المؤسسة الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، ويتفوق دورها على دور مؤسسات الحكومة المركزية وأجهزتها المحلية، أما السبب الأخير فيتعلق بفشل كافة اتفاقات المصالحة الوطنية في إنهاء حالة الفوضى والانهيار في الصومال، وذلك بسبب واقع الانقسام الذي نشأ في مقديشو ومناطق جنوب الصومال، وما يرتبط به من مصالح مادية واسعة للعديد من الأطراف المتصارعة.(رأفت، أزمة الصومال.ص.18-19).

وفي هذه المرحلة من الحرب الأهلية الصومالية برزت عدة تحالفات بين مؤتمر الصومال الموحد في (الوسط) والحركة الوطنية الصومالية في (الجنوب) والحركة القومية الصومالية في (الشمال)، وتم إسقاط نظام سياد بري عام 1991، وانهارت الدولة الصومالية بانهيار مؤسسات الدولة وتلاشي القوة العسكرية وانتشار السلاح على نطاق واسع بين إفراد الشعب، ودخلت البلاد في صراع مرير على السلطة من قبل جميع الفصائل وتحولت مقديشو إلى حمام دم، وليصبح الصومال عام 1994 مقسم إلى خمسة أجزاء على النحو التالي:(الفوال، انهيار الدولة .ص10)

1. الصومال الشمالي حيث تسيطر عليه الحركة الوطنية.
2. المناطق الشرقية والوسطى من الصومال وتسيطر عليها جبهة الخلاص الديمقراطي.
3. العاصمة مقديشو وما حولها تحت سيطرة حركة المؤتمر الصومالي الموحد.
4. كيس مايو في الجنوب تحت سيطرة الحركة الوطنية.
5. بيدوا في الجنوب وهي أيضا تحت سيطرة الحركة الديمقراطية.

ثالثا: ظهور المحاكم الإسلامية في الصومال :

نشأت المحاكم الإسلامية عقب انهيار نظام سياد بري عام 1991، في إطار الجهود العشائرية الرامية لتحقيق الأمن والاستقرار، وكرد فعل لانتشار العنف والفوضى والنهب في مقديشو ومناطق جنوب الصومال من جانب الفصائل المسلحة، وكان صاحب فكرة إنشاء المحاكم الإسلامية هو الشيخ محمد معلم حسن الذي كان يهدف إلي المشاركة في احتواء القتال

المدمر الذي اندلع بين الفصائل المتصارعة، إلا إن الفكرة قوبلت بالرفض والمقاومة من قبل الجنرال فرح عديد الذي كان يسيطر على المناطق الجنوبية للصومال،وادي القتال فيها إلى منع المحاكم الإسلامية من الاستمرار.(رأفت.ص25)

وقد أعيد إحياء فكرة إنشاء المحاكم الإسلامية من جديد عقب فشل عملية التدخل الدولي في الفترة ما بين 1992- 1994، وانسحاب القوات الدولية من الصومال، وبدأ ظهور المحاكم الشرعية في مقديشو وتكونت من مجموعة من الدعاة العلماء والتجار الذين ضاقوا ذرعا بتصرفات أمراء الحرب ووحشيتهم.(محمد، الأزمة الصومالية.ص145) .

وقد حققت نجاحات ملموسة في تحقيق الأمن والاستقرار في بعض المناطق التي انتشرت فيها، إلا أنها وبسبب التطورات المتسارعة في الصومال، وجدت المحاكم نفسها طرفا في الصراعات الجارية سواء بسبب تناقضات المصالح فيما بينها وبين بعض قادة الفصائل، أو بسبب علاقاتها الشائكة التي ربطتها مع بعض الجماعات المحسوبة على التيار الأصولي لاسيما جماعة الاتحاد الإسلامي.(رأفت .ص26).

وقد أثارت هذه النجاحات قلق العديد من الإطراف المحلية والإقليمية والدولية، خاصة بعد الاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى المحاكم الإسلامية بارتباطها مع تنظيم القاعدة وإيوائها لعناصر من التنظيم، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث كان للولايات المتحدة دورا رئيسيا غير مباشر في حرب 2006 ضد المحاكم الإسلامية من خلال التدخل الأثيوبي في الصومال إلى جانب قوات الحكومة الانتقالية لضرب قوات المحاكم، وقد نجحت قوات الحكومة الانتقالية والقوات الأثيوبية في إلحاق الهزيمة بقوات المحاكم الإسلامية.(محمود، الإرهاب الدولي .ص45)

المطلب الثاني: التأثيرات الإقليمية والدولية على الأزمة الصومالية :

أدى التدخل الدولي والإقليمي في الحرب الصومالية إلى تفاقمها وإطالة أمد الحرب فيها من خلال تركيز بعض القوى الخارجية علي الدعم العسكري لأطراف الصراع دون الاهتمام بالجوانب الإنسانية وإيجاد الحلول السياسية لها.(الهادي ، الأزمة الصومالية).

1. دول الإيجاد: تأتي أكبر التأثيرات من دول الإيجاد على تفاوت فيما بينها:

أ . أثيوبيا:

تعتبر أثيوبيا أكثر دول الجوار تأثرا بالحرب الأهلية الصومالية ، ويتعدى دورها التأثير السياسي إلى التدخل العسكري في كثير من الأحيان كما حدث مؤخرا، ولها علاقات مميزة مع أمراء الحرب والإدارات الإقليمية ، وكانت مصدراً لمعظم الأسلحة التي خاضوا بها هؤلاء الأمراء صراعاتهم على مدى الفترة الماضية.

ب . كينيا:

لها تأثير على السياسة الصومالية ولكن بقدر محدود. وعقد فيها آخر المؤتمرات 2002 – 2004م الذي انبثقت عنه الحكومة الصومالية في تلك الفترة.

ج . جيبوتي:

لعبت دورا إيجابيا في عقد ثلاث مؤتمرات مصالحة كان آخرها مؤتمر "عرته" الذي تمخض عن حكومة مكونة من المجتمع المدني ترأسها عبد القاسم صلاد (2000م)

د . السودان:

وقد دخلت على الخط مؤخرا حيث استضافت الحوار بين الحكومة واتحاد المحاكم الإسلامية 23 يونيو 2006م والذي تمخض عن تفاهم على مبادئ عامة.

هـ اليمن:

ليست من الإيجاد ولكن لها حضور في المشهد الصومالي حيث دعمت الحكومة الانتقالية عسكريا منتهكة الحظر المفروض على السلاح، وكان لها الفضل في التوفيق بين رئيس البرلمان ورئيس الحكومة مؤخرا.

كما يمكن أن يضاف إلى هذه الدول دول أخرى ذات تأثير أقل لكنها كانت حاضرة بصورة أو بأخرى في المشهد الصومالي ، مثل مصر وليبيا وأوغندة.

2. الاتحاد الإفريقي: كان دور الاتحاد الإفريقي في المسألة الصومالية متمثل في إرسال قوات افريقية ضمن بعثته لحفظ السلام في الصومال ، وحث الدول الإفريقية على المشاركة بقوات حفظ السلام الإفريقية ، ومطالبة مجلس الأمن العمل على ضمان استقرار الأوضاع في الصومال.(صالح ، الصومال.ص76) .

3. جامعة الدول العربية:

تمثل دور الجامعة العربية في الأزمة الصومالية من خلال إصدار عدة قرارات بتشكيل لجان وزارية لمتابعة الأوضاع في الصومال ، وتقديم تقارير عنها للأمانة العامة ، وكانت أول هذه اللجان في يونيو 1991 ، والتي تكونت من ممثلي دول (الإمارات و السودان وليبيا واليمن والسعودية) من أجل الحفاظ علي وحدة الصومال.(سالم ، الأزمة الصومالية.ص150)

4. الاتحاد الأوروبي:

يعتبر من المنظمات الإقليمية التي لها تأثير قوي في القضية الصومالية متمثلا في بريطانيا التي يتمثل دورها في علاقاتها المتميزة مع الإقليم الشمالي (صوماليلاند) الذي أعلن انفصاله عن الصومال، ويعتقد كثير من المراقبين الصوماليين بأنها ليست علاقات بريئة.

كذلك إيطاليا التي تعتبر من أكبر الدول خارج الإيجاد التي لعبت دورا في إنشاء الحكومة الفيدرالية، كما يحظى رئيس الوزراء بدعمها ويقيم علاقات خاصة مع الدوائر الإيطالية.

6. الولايات المتحدة الأمريكية:

وكانت هناك أهداف خفية للتدخل الأمريكي في الصومال تتمثل في السيطرة على المكانة الإستراتيجية للصومال لضمان مرور شاحنات البترول عبر شواطئ القرن الإفريقي، كما إن الصومال يمثل منطقة عبور نحو منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وشرق وجنوب أسيا، حيث تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال تحت شعار إحلال السلام وتوطيد الديمقراطية ، وبأن الصومال ممر ومأوى للإرهابيين ولاسيما أولئك الذين خططوا لهجمات سفارتي نيروبي ودار السلام وفندق مماسا. ولها قاعدة عسكرية خاصة لمكافحة الإرهاب في المنطقة مقرها جيبوتي .

وقد تورطت الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا مرتين في 1992م حيث هزمت قواتها هناك ، ولهذا يعتبر دورها في الأزمة الصومالية على المستوى الدولي بمثابة الدور الإثيوبي على المستوى الإقليمي.

وبعد ذلك قامت بإنشاء مجموعة الاتصال الدولية حول الصومال ضمت إليه السويد والنرويج وبريطانيا وإيطاليا وتنزانيا ، وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة سانحة فقامت بإرسال قواتها لغزو الصومال تحت ستار المساعدات الإنسانية ، تلاها قرار من الأمم المتحدة بشرعية تدخل القوات الأمريكية وتوسيع مهمة الأمم المتحدة.

5. منظمة الأمم المتحدة:

فور تلقي مجلس الأمن رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة حول الوضع المتدهور (على الصعيدين السياسي والإنساني) في الصومال، اتخذ المجلس مجموعة من القرارات كان من بينها، القرار رقم 733 المؤرخ في 23 كانون الثاني/ يناير 1992، والذي تضمن(انظر www.UN.org)

- زيادة المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى السكان المتضررين في جميع أنحاء الصومال.
- حث الأطراف المتناحرة على الالتزام بوقف الأعمال العدائية ووقف إطلاق النار لإتاحة توزيع المساعدات الإنسانية.
- امتناع جميع الدول عن القيام بتسليم أي نوع من الأسلحة والمعدات العسكرية للصومال، وعن القيام بأي عمل من شأنه زيادة التوتر بين الأطراف المتناحرة.

ولم يكتفي مجلس الأمن بهذا القرار الذي قبله على مهدي محمد، في حين تحفظ عليه الجنرال محمد فأرح عيديد. إضافة إلى هذا القرار فقد بادر الأمين العام للأمم المتحدة بالدعوة إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في الصومال والذي عقد في نيويورك في الفترة من 12-14 فبراير 1992 بحضور ممثلين عن الرئيس المؤقت على مهدي، وعن الجنرال محمد عيديد، بالإضافة إلى ممثلين عن الجامعة العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتم الاتفاق فيه على وقف إطلاق النار بين الفصائل المتحاربة.

وتسلمت الأمم المتحدة القيادة من الإدارة الأمريكية شكليا بموجب القرار رقم (814) تحت الفصل السابع ، وفي السادس والعشرين من مارس 1993 اصدر مجلس الأمن قرارا ثانيا تحت رقم (837) يقضي بنشر قوات دولية لحفظ السلام في الصومال ، وقد وصلت هذه القوات في الرابع من مايو من نفس السنة ، ولم تنجح هذه القوات في مهمتها ، فاضطرت الأمم المتحدة إلى التدخل من جديد في الصومال فيما عرف بقوات عملية "الدرع الموحد" في 3 مارس 1995 ، إلا إن هذه القوات تكبدت أيضا خسائر بشرية كبيرة ، ولم تستطع الأمم المتحدة إقرار حكومة مدنية في الصومال ، ومن تم انسحبت من الصومال سنة 1995.(محمود ، الصراع الصومالي .ص153-155)

وعلى الرغم من اتخاذ الأمم المتحدة لهذه الإجراءات تجاه الأزمة في الصومال، إلا أنها واجهت انتقادات حادة نتيجة لتراخيها في مواجهة الأزمة في مهدها وعدم جديتها في التعامل مع الأزمة الصومالية ، فقد جاء قرار مجلس الأمن بالتدخل لإنقاذ الصومال بعد حوالي عامين من سقوط نظام الرئيس سياد بري.(الفوال، الأزمة الصومالية .ص66).

لقد كان من أعظم نتائج هذه الحرب على المستوى السياسي انهيار الدولة الوطنية ذات السيادة وغيابها عن الحضور إقليميا ودوليا ، ووقعت القضية الصومالية في أيدي خارجية تداولها بما يتلاءم مع مصالحها ، وأصبحت الصومال محل أطماع دول إقليمية وأجنبية ، فمنذ سنة 1991 عُقدت لغرض المصالحة العديد من المؤتمرات والتي لم تكلل بالنجاح باستثناء المؤتمر الثالث عشر للمصالحة الصومالية الذي عقد بمنتجع "عرتا" سنة 2000 ، والذي تمخضت عنه حكومة انتقالية برئاسة "عبدي قاسم صلاد حسن" ، وقد حظيت هذه الحكومة باعتراف العالم ، إلا إن بعض الفصائل الصومالية – خصوصا تلك المدعومة من أثيوبيا رفضت الاعتراف بها ، وشكلت مجلسا معارضا اتخذ من "نيروبي" مقرا له.(حميد ، الصومال ومشكلات.ص267-268).

وفي ظل المؤشرات الراهنة يمكن القول بان مستقبل الأوضاع في الصومال وبالرغم من الدعم الدولي يصطدم بتحديات إقليمية وداخلية من شانها أن تنال من الأمن والاستقرار في هذا البلد ، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الدعم الدولي والإقليمي من ناحية ، ومن ناحية ثانية يتوقف الحل على إرادة الصوماليين أنفسهم ومدى حرصهم على امن واستقرار بلادهم ، فقد أوصل الصراع الصومال إلى نتائج وخيمة لا نستطيع أن نرصدها كاملة ، ولازالت الصومال تعاني من اثأر هذا الصراع والحرب الأهلية حتى ألان.

الخاتمـــة:

حاولت هذه الدراسة التصدي لتوضيح مفهوم الحروب الأهلية وأسباب نشؤها والنتائج المترتبة عليها ، خاصة الحروب الأهلية في القارة الأفريقية ، حيث تعد الحروب الأهلية في إفريقيا حروب معقدة ومتعددة الأبعاد ، وازدادت حدتها بعد موجة الاستقلال التي شهدتها معظم الدول الأفريقية ، وكانت الآثار السلبية للاستعمار والترسيم العشوائي للحدود السياسية بين الدول الأفريقية وتمزيق النسيج الاجتماعي الأفريقي بين القبائل من ابرز الأسباب التي أدت إلي بروز هذه الظاهرة وتفاقمها فيما بعد بسبب سياسات الحكومات الوطنية في العديد من الدول الأفريقية في فترة ما بعد الاستعمار.

كما إن التدخلات الإقليمية و الدولية لعبت دورا كبيرا في الدفع نحو نشوء وتفاقم الحروب الأهلية في القارة الأفريقية ، ولا تزال العديد من مناطق القارة تعاني من أثار ونتائج تلك الحروب ، وجل ما تعانيه القارة من مشكلات التنمية والتخلف والهجرة واللاجئين تعد نتيجة لتلك الحروب الطويلة والعديدة في اغلب أرجاء القارة ، ورغم الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء تلك الحروب والصراعات ومعالجة نتائجها تظل هذه الجهود دون المستوى المطلوب ، فلم تتعدى في اغلبها المساعدات الإنسانية أو الدعوى إلى الحوار والتفاوض ورعاية بعض المؤتمرات من اجل الوصول إلى تسويات سياسية تضمن مصالح بعض القوى الإقليمية والدولية دون التركيز على معاناة الشعوب الإفريقية.

وفيما يتعلق بالحرب الأهلية الصومالية فأن فشل تجربة الحكم الوطني بصورتيه البرلماني والعسكري قد دفع بشعب الصومال إلى الاحتماء بالنظام القبلي ، وترك الشعور بالمصلحة العامة للدفاع عن مصالح عشائرية وقبلية ضيقة ، فمع انهيار مؤسسات الحكم المركزي بعد سقوط نظام حكم سياد برى ظهرت هشاشة الوعي الوطني في الصومال ، حيث انهارت قيادة الجيش وتوزع أفراده بأسلحتهم بين القبائل ، وهكذا ورثت القبائل المتناحرة ترسانة ضخمة من الأسلحة ، وسرعان ما اندلعت الصراعات المسلحة بين التجمعات القبلية من أجل الاستئثار بمقاليد السلطة المركزية في البلاد بعد أن تحالفت من قبل لإسقاط نظام سياد برى.

النتائج والتوصيات:

يمكننا استخلاص العديد من التوصيات بشان البحث في أسباب الحروب الأهلية ونتائجها ومعالجة أثارها كما يلي:

1. يظل الوعي الثقافي والفكري لدى الشعوب الأفريقية هو الأساس لفكرة التعايش وقبول الأخر ، ومن تم تبنى ثقافة التحاور وإحلال السلام ، وتعتبر تلك المبادئ الأساس في بناء المجتمعات وتعايشها في إطار دولة تضمن العدالة والمساواة بين كافة أطياف المجتمع.

2. الحيلولة دون التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية التي تسعى لتحقيق مصالحها من خلال تأجيج تلك الصراعات.

3. يتحتم على القيادات والنخب السياسية في تلك الدول إعلاء المصالح العليا لمجتمعاتهم والدولة فوق المصالح القبلية والجهوية بهدف توفير الأمن والاستقرار داخل تلك الدول.

4. فيما يتعلق بالمشكلة الصومالية يجب على الدول الغربية ودول الجوار الوقوف بحيادية ورعاية مؤتمرات بين إطراف الصراع بهدف الوصول إلى تسويات سياسية تضمن تحقيق المساواة والعدالة بين كافة الصوماليين ، ودعم الأمن والاستقرار داخل هذا القطر العربي الإفريقي الذي تنازعه الصراعات طيلة عشرات السنيين.

المراجـع :

1. راشد ،شعبان محمود ، الاتحاد الإفريقي وإدارة النزاعات في إفريقيا 2002- 2012 ، مجلة الدليل ، مركز الدليل للدراسات ، العدد الثاني ، القاهرة ، 2016.

2- زغيب ،شارلزو ، الحرب الأهلية، ترجمة: احمد برو، منشورات عميدات ، بيروت 1981.

3- محمود ،احمد إبراهيم ،الحروب الأهلية في إفريقيا، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2001.

4- معتوق ،فريدريك ، جذور الحرب الأهلية (لبنان- قبرص- الصومال- البوسنة)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1994.

5- وحيد ،شاهر يحي ،مقالة بعنوان : الحروب الأهلية في إفريقيا أسبابها وتداعياتها ، دراسات وشئون إفريقيا، 2012./3/28

6-آنلويسكونجان،ورقة عمل بعنوان:ديون إفريقيا (ترجمة) حاجهم وسكوكو عطا المجيد، مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، العدد الأول، المجلد الأول، السنة الأولى،الخرطوم ، فبراير 2002،.

7- التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001- 2002 ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، القاهرة 2003.

8_ إلهيتي ،ونزاد عبدا لرحمن ، التنمية في إفريقيا وتحدياتها في القرن الحادي والعشرين،مجلة دراسات،السنة الثالثة ، العدد العاشر، طرابلس 2002.

9- عودة ، عبد الملك ،الحرب والسلام في إفريقيا، كتاب الأهرام الاقتصادي، عدد 173، القاهرة،مايو 2002.

10_ الأشطم ، موسى ، التنمية في إفريقيا ووعود العولمة، افتتاحية مجلة دراسات، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر(سابقا)،العدد السابع والعشرون،السنة السابعة، طرابلس 2006.

11_ المز روعي ، علي ، النزاعات وحل النزاعات في الألفية الجديدة،منشورات المركز الإفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي، الطبعة الأولى 2004.

12. حسن ، حمد عبد الرحمن ،الصراعات الثانية والسياسية في إفريقيا نحو نموذج معرفي جديد،إعمال المائدة المستديرة التي نظمت في طرابلس بتاريخ 25- 6- 2006.

13_عبد السلام نوبر ومحمد عاشور ،التكامل الإقليمي في أفريقيا دراسة نظرية وميدانية ،معهد البحوث والدراسات الأفريقية ،جامعة القاهرة 2007.

14- بولولة ،إبراهيم محمد احمد ،هجرة الفالتة منغرب أفريقيا ودورهم التنموي بولاية سنار،دار السداد للطباعة والنشر،الخرطوم 2005.

15. بولولة ،إبراهيم محمد احمد ،الصراعات والحروب والنزوح ومشاكل الهجرة في إفريقيا ،مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ،السنة الأولى،العدد السادس،طرابلس 2010.

16- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة،الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة57، الملحق رقم 1(A/57/1)،نيويورك 2002.

17- بالشيخ ، رأفت غنيم بالشيخ، أفريقيا في التاريخ المعاصر،دار الثقافة للنشر،القاهرة 1991.

18- الصبح ، علي ،النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945 – 1995،دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر،بيروت 2006.

19- رأفت ،إجلال ، "الأزمة الصومالية" ،المستقبل العربي،عدد 173 ، 1993.

20_ الصرماني ،عبد الرحمن سعد ، المشكلة الصومالية وتداعياتها الراهنة ، مجلة قراءات افريقية ، تصدر عن المنتدى الإسلامي، أكتوبر 2004.

21- راشد ، شعبان محمود ، الاتحاد الإفريقي وإدارة النزاعات في إفريقيا.

22- رأفت ، إجلال ،أزمة الصومال بين الداخل والخارج، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة 2007.

23- الفوال ، نجوى أمين ، انهيار الدولة في الصومال، السياسة الدولية 112،عام 1993.

24_ محمد ،محمد موسى سالم ، الأزمة الصومالية وظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية، العدد السابع، القاهرة 2010.

25_ محمود، ،حمد إبراهيم الإرهاب الدولي في إفريقيا بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة، دراسات إستراتيجية، السنة الثامنة عشر، العدد183،يناير 2008.

26- الهادي ،محمد الأمين محمد ، الأزمة الصومالية تشخيص ومقترحات للحل، في : 26 يونيو 2006 ، في بحوث ودراسات • http://www.nuqush.com/2006/06

27- صالح، إكرام محمد ، الصومال في الإستراتيجية الإثيوبية، مجلة الراصد،السنة الرابعة، العدد السادس، 2009.

28. ا محمود، حمد إبراهيم الصراع الصومالي التقرير الاستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة 2002- 2003، ص 153- 155.

29- الفوال ،نحوي إبراهيم ، الأزمة الصومالية التدخل الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 115 يناير 1994، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

30- حميد، خميس دهام ،الصومال ومشكلات الوحدة الوطنية : من الممالك القبلية إلى المحاكم الإسلامية، دار الجنان للنشر، عمان، 2011.